تموز/ يوليو ٢٠٢٢
الدورة الـ١٨، العدد ٥

STANDING COMMISSION OF THE RED CROSS AND RED CRESCENT

Power of Humanity

النشرة الإخبارية

رسالة من الرئيسة

الأصدقاء الأعزاء،

بعد انقضاء بضعة أيام على انعقاد مجلس المندوبين لعام ٢٠٢٢ الذي سمح لمكونات الحركة بالاجتماع سواء بحضور شخصي أو عبر الإنترنت، ومناقشة مسائل تكتسي أهمية كبرى للحركة، يسرني أن أتوجه إليكم مرة أخرى، عبر هذه النشرة.

ولابدّ أن نعمل جنباً إلى جنب في هذه الأوقات غير المستقرة التي نشهدها، وأن نظهر كحركة متحدة تحقق مقاصدها، وقادرة على أداء مهمتها والاستجابة إلى التحديات الإنسانية المتنامية استجابة فاعلة وعملية.

ولا طالما شكلت الاجتماعات الدستورية فرصة لاتخاذ قرارات تعزز احترام القانون الدولي الإنساني والعمل الإنساني الحيادي والنزيه، مما يوفر المزيد من الحماية للأشخاص المتأثرين بالنزاعات وبالكوارث وبغيرها من الحالات التي تجعلهم مستضعفين.

ولقد عملنا بجدّ على مدى الأيام الماضية، بالتفكير بإمعان في التحديات التي تواجهها الحركة حاليا. ولقد أعددنا أيضا خطط عمل للسنوات المقبلة فيما يخصّ مسائل أساسية تحتلّ مكانة خاصة في المشهد الإنساني اليوم.

وقد اختتم مجلس المندوبين لعام ٢٠٢٢، بعد الاستماع إلى كلّ الحاضرين وفي أعقاب المناقشات التي دارت، بنداء دعمه الجميع لاحترام العمل الإنساني الحيادي وعدم المتحيز.

واليوم ونحن نستهل مرحلة جديدة من رحلتنا، لا بدّ لي من أن أعيد التأكيد على واجب مكونات الحركة البالغ عددها ١٩٤ تنفيذ القرارات المعتمدة في مجلس المندوبين مؤخرا.

وكما سبق وأعلنت في خطابي الافتتاحي الذي أدليت به في مجلس المندوبين ، لقد باشرت اللجنة الدائمة التحضيرات للمؤتمر الدولي الـ٣٤ المزمع عقده في عام ٢٠٢٤ في جنيف.

وأمامنا الآن نحو عامين للوفاء بالتزاماتنا المعتمدة في مجلس

المندوبين وللتحضير للمؤتمر الدولي المقبل. ولقد تعهدت اللجنة الدائمة بالمضي في البحث عن سبل للتوصل إلى المزيد من التوافق الوثيق داخل الحركة. ونرحب بمشاركة كلّ مكونات الحركة للانخراط في العملية التحضيرية القادمة.

ويمكن لعملنا الإنساني المدعوم بالتنفيذ الفعال للقرارات المعتمدة، احداث فرق حقيقي في المشهد المعقد والمستقطب الذي يؤثر على سياق العمل الإنساني.

وإذا رفعنا أصواتنا المشتركة تعبيرا عن المسائل الإنسانية الأكثر إلحاحاً، يمكن للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر رسم أجندة العمل الإنساني. ونرغب في توسيع العلاقات وتحديد فرص التآزر ضمن مكونات الحركة، وبيننا وبين الحكومات من جهة، وبيننا وبين المجتمع المدني من جهة أخرى، عبر مختلف وكالات العمل الإنساني. وإن الثقة المتبادلة والتعاون أساسيان لإعمال أث نتائج المؤتمر الدولي الـ٣٣ وتعزيزه، والتحضير للمؤتمر المقبل.

وينبغي لنا أن نكيّف باستمرار استجابتنا ضمن الحركة لضمان أن تبقى شبكة إنسانية عالمية ثابتة ومستمرة وأساسية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

ولقد قمنا كذلك في مجلس المندوبين، بتوديع ببالغ التأثر رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر السيد بيتر ماورير. فقد مرت عشر سنوات منذ أن تولى رئاسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وفي نهاية شهر أيلول / سبتمبر سيسلم مهامه إلى خلفه.

(التكملة في الصفحة التالية)

في هذه النشرة

رسالة من الرئيسة ١

شكرا لإسهاماتكم لعام ٢٠٢١ ٢

مجلس المندوبين لعام ٢٠٢٢
- نتائج ٣
- اعلان هام: تأجيل مجلس المندوبين والمؤتمر الدولي الـ٣٤ ٣
- حفل منح الميدالية ٤

الوفاء بالوعود - ترجمة القرارات إلى أفعال
- ميثاق المناخ والبيئة للمنظمات الإنسانية: سبيلنا للمضي قدماً ٥

جزء خاص بأعضاء اللجنة الدائمة
- حديث مع بيتر ماورير ٦

رأي ٧
- جعل المساءلة أمام الناس المتضررين حقيقة، بقلم فيليب تامينغا ٨

للاطلاع على قرارات اللجنة الدائمة الأخيرة، يرجى زيارة الموقع التالي:
https://standcom.ch/meetings-and-decisions/

اللجنة الدائمة للصليب الأحمر والهلال الأحمر
19 Avenue de la Paix CH - 1202
Geneva, Switzerland
البريد الإلكتروني : standing.commission@standcom.ch
www.standcom.ch

(التكملة من الصفحة السابقة)

ولقد كان شرفا لي أن أعمل مع السيد بيتر، خاصة خلال السنوات القليلة الماضية بصفتي رئيسة اللجنة الدائمة. وأتمنى له كل التوفيق في مهامه الجديدة، وكما ذكرت بمناسبة توديعه، وانطلاقا من مبدئي العالمية والخدمة التطوعية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، سيكون دائمًا مرحباً به، باعتباره متطوعا في الحركة.

وأخيرا، أود أن أتقدم بخالص عبارات الشكر إلى السيد فيليب تامينغا لمساهمته في هذه النشرة. فبصفته خبيرا رائدا حول تحسين فعالية المحاسبة وأثر العمل الإنساني، يثير في هذه النشرة، عددا من المسائل ذات الأهمية والتي تتطلب من الحركة أن تمعن النظر فيها أكثر.

وتفضلوا بقبول خالص عبارات الشكر والتقدير،

مارسيدس بابيه

شكرا على اسهاماتكم في ميزانية اللجنة الدائمة لعام ٢٠٢١

تسعى اللجنة الدائمة كل عام جاهدة للوفاء بالتزاماتها الدستورية، وتعمل بجد وفاعلية وتحرص على إبقاء نفقاتها عند أدنى مستوى ممكن. وقد بلغ في عام ٢٠٢١ إجمالي النفقات ٤٦٠٨٤٠ فرنك سويسري، وقد تقلص بشكل كبير نتيجة القيود التي فرضت على السفر وعلى اجتماعات الحركة بسبب جائحة كوفيد ـ ١٩.

ويموّل كلّ من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعيات الوطنية بشكل مشترك ميزانية اللجنة الدائمة على أساس الثلث، وذلك تماشياً مع قرار اتخذه مجلس المندوبين عام ٢٠٠٧. وأما مساهمات الجمعيات الوطنية فتقدم على أساس طوعي. وقد أطلقنا في أيار / مايو نداءً جديداً، ونتوجه ببالغ الشكر للجمعيات الوطنية التي كانت استجابتها سريعة وايجابية. وإننا على دراية بالجهود المالية والتشغيلية التي يتعين على جميع مكونات الحركة بذلها من أجل تلبية الاحتياجات الهائلة.

وفي هذا الصدد، تود اللجنة الدائمة أن تعرب عن خالص امتنانها للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وللجنة الدولية للصليب الأحمر وللجمعيات الوطنية البالغ عددها ٤٣ في البلدان المدرجة أدناه لمساهماتها السخية في ميزانيتها لعام ٢٠٢١.

اسبانيا	الجبل الأسود	النمسا	تركيا	فنلندا
أستراليا	الدنمارك	النرويج	تونغا	قبرص
إسرائيل	الكويت	النيجر	جزر كوك	كمبوديا
ألمانيا	الجمهورية التشيكية	اليابان	جمهورية كوريا	كوستا ريكا
أندورا	الصين	بلجيكا	دولة قطر	ليختنشتاين
إيطاليا	السويد	بلغاريا	رومانيا	موناكو
الإمارات العربية المتحدة	المغرب	بولندا	فرنسا	هندوراس
البحرين	المكسيك	بوليفيا	فلسطين	هولندا
البرتغال	المملكة المتحدة	تايلاند		

>> مجلس المندوبين لعام ٢٠٢٢

نتائج

ضمّ مجلس المندوبين الذي انعقد يومي ٢٢ و٢٣ حزيران/ يونيو ٢٠٢٢ كافة مكونات الحركة لمناقشة مجموعة واسعة من المسائل الطموحة والبت فيها.

وقد أقرت ثمانية قرارات، من بين القرارات الـ١٣ المعتمدة، التزامات جديدة للحركة، ألا وهي:

- ❖ إقرار ميثاق المناخ والبيئة للمنظمات الإنسانية (القرار ١)
- ❖ تعزيز العمل الإنساني الاستباقي في الحركة: سبيلنا للمضي قدما (القرار ٢)
- ❖ تنقيح القواعد الخاصة بميدالية هنري دونان وجائزة الصليب الأحمر والهلال الأحمر للسلام والإنسانية (القرار ٣)
- ❖ وسام الحركة للروابط العائلية (القرار ٤)
- ❖ خطة عمل الحركة للوقاية من الآثار الإنسانية للحروب في المدن والاستجابة لها للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٧ (القرار ٦)
- ❖ السعي إلى القضاء على الأسلحة النووية: خطة عمل للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٧ (القرار ٧)
- ❖ اتفاق بشأن التنسيق داخل الحركة لتحقيق أثر جماعي (القرار ٨ و اتفاق إشبيلية)
- ❖ التزام الحركة ودعوة الدول والجهات الفاعلة الأخرى إلى حماية البيانات الإنسانية (القرار ١٢)

وقد وضع كذلك مجلس المندوبين أهدافا لاجتماعه المقبل المزمع عقده عام ٢٠٢٤:

- ✓ نهج الحركة إزاء ضمان سلامة المرضى وجودة خدمات الرعاية الصحية (القرار ٥)
- ✓ رسم استراتيجية للحركة بشأن الهجرة (القرار ٩)
- ✓ مجموعة من مبادئ العمل التي تساهم في تعزيز قدرة المجتمعات الحضرية على الصمود (القرار ١١)

أعاد مجلس المندوبين التأكيد على عزم جميع مكونات الحركة والتزامها بالتنسيق بفاعلية وإيجابية من أجل تنفيذ بالكامل مذكرة التفاهم والاتفاق بشأن التدابير التشغيلية، الموقعين في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ بين جمعية ماجن دافيد أدوم الإسرائيلية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، معرباً عن خيبة أمله الشديدة لعدم إحراز أي تقدم في هذا الصدد. (القرار ١٠)

ورحب مجلس المندوبين لعام ٢٠٢٢ بنداء احترام العمل الإنساني المحايد وغير المتحيز الذي أطلقه كلّ من رئيسة اللجنة الدائمة ورئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وأعرب مجلس المندوبين عن قلقه العميق إزاء "حجم المعاناة الإنسانية الناجمة عن النزاعات المسلحة والعنف والكوارث وغيرها من الأزمات"، وإزاء سلامة الأشخاص المستضعفين، ورفاهيتهم بشكل خاص وكل من يحتاج إلى الحماية والمساعدة، بالإضافة إلى جميع أشكال العوائق التي تحول دون وصول الإغاثة وتقديمها من قبل المنظمات الإنسانية المحايدة وغير المتحيزة. وإن استمرار العنف والتهديدات ضد العاملين في المجال الإنساني أمر غير مقبول، بما في ذلك سوء المعاملة بأشكالها الجديدة والناشئة، وممارسة الضغوطات، على سبيل المثال الهجمات الإلكترونية والتضليل والمعلومات المغلوطة.

وأعادت الحركة التأكيد على التزامها بمبادئها الأساسية وعزمها على مواصلة الجهود للحد من مخاطر الأزمات وتأثيرها الإنساني. وناشدت الدول وأصحاب المصلحة الآخرين إلى اتخاذ خطوات استباقية لصون العمل الإنساني القائم على المبادئ، وتسهيل تقديم الإغاثة الإنسانية للمحتاجين، بما في ذلك منع الهجمات والاعتداءات والضغوط المتعمدة وغير المبررة التي تلحق أذى بالسمعة والسلامة الجسدية والنفسية والرقمية لهؤلاء السكان وللمنظمات الإنسانية والمتطوعين والعاملين لأجلهم، ووقفها وضمان سبل الانتصاف.

اعلان هام

تأجيل مجلس المندوبين القادم والمؤتمر الدولي الرابع والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر حتى عام ٢٠٢٤

أخذ مجلس المندوبين علماً بقرار اللجنة الدائمة بتأجيل المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر ، بسبب الظروف الاستثنائية الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد-١٩ . وسيُعقد المؤتمر في جنيف، مبدئيًا في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤. وبناءً على ذلك، قرر مجلس المندوبين عقد اجتماعه القادم في الفترة (لم تحدد بعد) من ٢٤ إلى ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٤ (القرار ١٣)

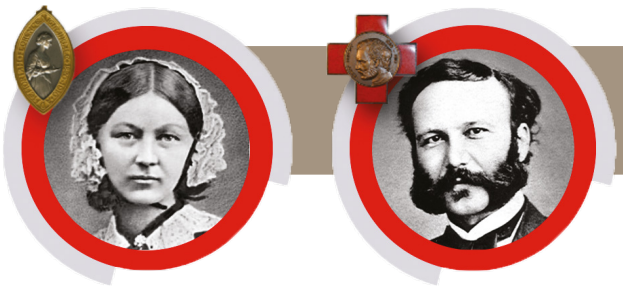

حفل منح الميدالية

أقيم في مجلس المندوبين لعام ٢٠٢٢، حفل مؤثر لتقديم ميدالية هنري دونان، وهي أرفع وسام تمنحه الحركة.

وأدارت الحفل السيدة لوسيا شوكارو والسيدة ماجيسي مباركا، وهما تمثلان على التوالي شباب الصليب الأحمر الإسباني، وجمعية الصليب الأحمر الأوغندي.

وأشادت رئيسة اللجنة الدائمة وأعضاؤها بإنجازات الحائزين على الميدالية ومن ثمّ قدموها لهم أو لممثليهم:

- **السيدة ليجيا لورو دي راميريز** (١٩٣٧-٢٠٢٠، منحت الميدالية بعد وفاتها)، الرئيسة السابقة للصليب الأحمر الدومينيكي، وقد مثلتها ابنتها السيدة ليجيا راميريز لورو.
- **السيد إيفان أوزيشانكو** (١٩٣٨-٢٠٢١، منحت الميدالية بعد وفاته)، الرئيس السابق للصليب الأحمر الأوكراني، مثله ابنه السيد تارا أوزيشانكو
- **السيد محمد المعاضيد**، الرئيس السابق لجمعية الهلال الأحمر القطري، ونائب رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
- **السيد تاداتيرو كونو**، الرئيس السابق للصليب الأحمر الياباني والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، مثله السيد أوتوهيكو هوري، رئيس بعثة الصليب الأحمر الياباني
- **السيدة كريستين لايتبورن**، متطوعة مدى الحياة في فرع جزر أباكو من الصليب الأحمر في جزر البهاماس
- **السيد فيليب غاياز**، مندوب سابق في اللجنة الدولية للصليب الأحمر ورئيس بعثة
- **السيد مانويل سالازار ألفاريز** عضو مخضرم في الصليب الأحمر الكوستاريكي

وقد شكل مجلس المندوبين مناسبة للإقرار بالعمل الاستثنائي الذي يقوم به ٢٥ ممرض متميز وبشجاعتهم وتفانيهم في مد يد العون لضحايا النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية. ولقد تمت تسميتهم لنيل الوسام فلورانس نايتنغيل في اليوم الدولي للممرضين والممرضات في ١٢ أيار/ مايو ٢٠٢١.

وفي حفل الافتتاح، رددت رئيسة اللجنة الدائمة السيدة مرسيدس بابيه، أثناء تقديمها للميدالية، كلمات السيدة سيلفيا جيلفيز، رئيسة الشباب في الصليب الأحمر الكولومبي ونائبة رئيس لجنة الشباب التابعة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، حول "المودة"، قائلة: " إن بساطة الشخصية، والعمل من أجل خير التعايش والتضامن والإيثار والعمل الخيري، تمثل كلها قيم الخير "، مضيفة أن " الأشخاص الحائزون [...]اليوم على ميدالية هنري دونان يجسدون هذه القيم. وإني معجبة جدا بشخص بكلّ واحد منهم، وكذلك بالممرضين الـ ٢٥ الذين بفضل عملهم المتميز في خدمة الآخرين قد نالوا وسام فلورانس نايتنجيل ".

تقديم ميدالية هنري دونان، ٢٢ حزيران/ يونيو ٢٠٢٢

الصور: إيريك رزويه

>> الوفاء بالوعود - ترجمة القرارات إلى أفعال

اعتمد المؤتمر الدولي الثالث والثلاثون ثمانية قرارات. وقد استكملت هذه القرارات بالالتزامات الطوعية التي تقدم بها المشاركون والتي جاءت على شكل ١٥١ تعهد. في حين اعتمد مجلس المندوبين ، ١٢ قرارا في عام ٢٠١٩و١٣ قراراً في عام ٢٠٢٢. وترقى جميع القرارات والتعهدات إلى مستوى دعوات للأعضاء للعمل من أجل احداث فرق في خدمة الإنسانية. ويسلط هذا القسم الضوء على بعض التقدم المحرز

ميثاق المناخ والبيئة للمنظمات الإنسانية: الحفاظ على الزخم والوفاء بالتزاماتنا معاً

أقرّ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر ميثاق المناخ والبيئة للمنظمات الإنسانية ، ووقعا عليه في أيار/ مايو ٢٠٢١، ومن ثمّ، فُتح باب التوقيع عليه. ومنذ ذلك الحين، قد لقي الميثاق ترحيبا حارا في القطاع الإنساني ككل.

التاريخ: التزم كلّ من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر واللجنة الدولية للصليب الأحمر والعديد من الجمعيات الوطنية في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين الذي انعقد في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩ ، بتكييف طرق عملهم، ووضع ميثاق المناخ والبيئة للمنظمات الإنسانية، على أن تراعى فيه البساطة والطموح وسهولة الاستخدام من أجل دعم الجهود الدؤوبة المبذولة ضمن القطاع الإنساني وتعزيزها للتصدي للأزمات المناخية والبيئية.

وقاد عملية وضع الميثاق الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال واللجنة الدولية للصليب الأحمر مسترشدين بلجنة استشارية تتألف من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والدولية والشبكات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة والأكاديميين، فضلا عن باحثين وخبراء في المجالات الإنسانية والإنمائية والمناخية والبيئية.

المشاركة حتى الآن: لقد وقعت اعتبارًا من أواخر شهر حزيران /يونيو ٢٠٢٢ ، أكثر من ٢٩٠ منظمة إنسانية الميثاق، بما فيها حوالي ١١٦ جمعية وطنية، ومنظمات غير حكومية دولية من أكثر من ثمانين دولة، بالإضافة إلى منظمات إنسانية دولية غير حكومية ووكالات أممية. وينبغي للمنظمات التي وقعت الميثاق، بما في ذلك الجمعيات الوطنية، أن تترجم التزاماتها إلى أهداف وخطط عمل محددة زمنياً.

ويعكس عدد الموقعين الميثاق وتنوعهم التزام المجتمع الإنساني بالاستجابة معا لهذه الأزمات استجابة فعالة. وكما يبيّن ذلك أننا توصلنا إلى توافق في الآراء بشأن ما يتعين على المجتمع الإنساني القيام به.

ولقد شهدنا هذا العام، عددا متزايداً من البلدان التي تلتزم بدعم الاستجابة الإنسانية للأزمات المناخية والبيئية. ومع أن الميثاق معدّ للمنظمات الإنسانية، إلا أن الدول وغيرها من الكيانات يمكنها التوقيع بصفتها جهات داعمة له. ولقد أقدمت على ذلك سبع دول بالفعل، بدءا من سويسرا، تلتها الولايات المتحدة والنرويج وألمانيا والدنمارك والاتحاد الأوروبي، وإسبانيا في شهر حزيران/ يونيو. ونأمل أن تحذو حذوها بلدان أخرى.

لقد شكّل عملنا مصدر الهام لجهات أخرى. دعت فرنسا والمفوضية الأوروبية في المنتدى الإنساني الأوروبي الذي جرى في شهر آذار/ مارس، الجهات المانحة في المجال الإنساني لتوقيع إعلان جديد حول المناخ والبيئة والعمل الإنساني يضمّ التزامات شبيهة لتلك الواردة في الميثاق ويكمّلها.

ما هو دورنا حاليا؟ تضطلع الحركة بدور مهم في هذا الجهد الجماعي. فإن وجودنا في المجتمعات في جميع أنحاء العالم يسمح لنا برؤية عواقب الأزمة المناخية مباشرة، ودور العاملين في المجال الإنساني في التصدي لها.

ولقد تداولت الاجتماعات الدستورية للحركة التي انعقدت في شهر

(التكملة في الصفحة التالية)

(التكملة من الصفحة السابقة)

حزيران/ يونيو من هذا العام، العمل المناخي والميثاق. وتطرقت الدورة الثالثة والعشرون للجمعية العامة للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى دور الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية في حشد قوة الإنسانية للتصدي للتحديات الإنسانية الناجمة عن تغير المناخ والحفاظ على بيتنا المشترك. واعتمد مجلس المندوبين قرارًا يقرّ فيها بالميثاق نيابة عن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ويؤكد فيه على أهمية أن ندعم بعضنا بعض لتنفيذ التزاماتنا بموجب الميثاق.

ونحثّ جميع الجمعيات الوطنية إلى توقيع الميثاق وترجمة الطموحات والالتزامات إلى أفعال. والأهم من ذلك أن تؤدي الالتزامات إلى نتائج. وتكمن الخطوة التالية في ضمان أن تنطوي الخطط الاستراتيجية - التي ستوضع العديد منها في الربع الأخير من هذا العام – على أهداف ملموسة وراء العمل المناخي.

ولا شكّ في أن توقيع الميثاق هو بداية الرحلة فقط. فيكمن الاختبار الحقيقي في جعل الالتزامات حقيقة، واحداث عملنا فرقًا في حياة الأشخاص الذين نعمل لأجلهم. وتلتزم المنظمات الموقعة الميثاق بتبني الأهداف وخطط التنفيذ في غضون عام. وقد شاركت ١٧ منظمة حتى الآن أهدافها. وقد أشارت منظمات أخرى أنها ستقوم بالمثل قريبًا. ويكتسي ذلك أهمية كبرى: إذ إن وضع الأهداف بمثابة وسيلة للمنظمات لتوضيح طموحاتها، وتوجيه جهودها، واكتساب الدروس من بعضها البعض. وسنمضي في دعمنا لهذا العمل، ونتطلع إلى التقدم الذي سنحققه معًا خلال العام المقبل.

وللاطلاع على المزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع www.climate-charter.org/ar/

بقلم

كيرستين هاغون
محللة كبيرة للسياسات الإنسانية
الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

أمير خزام
مستشار سياسات
اللجنة الدولية للصليب الأحمر

كاثرين لون
رئيسة فريق السياسات
اللجنة الدولية للصليب الأحمر

>> جزء خاص بأعضاء اللجنة الدائمة

حديث مع السيد بيتر ماورير

السيد بيتر ماورير هو رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر

إن الدكتور ماورير عضو في اللجنة الدائمة منذ تبوئه رئاسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام ٢٠١٢

يصادف عام ٢٠٢٢ السنة العاشرة والأخيرة لكم كرئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، قبل تسليم الرئاسة إلى خلفكم في نهاية شهر أيلول / سبتمبر. ما أبرز الإنجازات التي حققتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والحركة على مدى السنوات العشر الماضية والتي تشكّل مدعاة فخر بالنسبة لكم؟

لقد كان شرفا لي وامتيازا أن أكون رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر على مدى السنوات العشر الماضية. وينطوي هذا الدور على مسؤولية كبيرة ينبغي لنا بصفتنا -اللجنة الدولية للصليب الأحمر والحركة- أن نضطلع بها تجاه الأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء العالم. وأشعر بفخر بشكل خاص، لاستمرارنا في تذكير العالم بالقدرة الحمائية لشارتي الصليب الأحمر والهلال الأحمر وللقانون الدولي الإنساني بتخفيف وطأة الضرر على المجتمعات خلال النزاعات. وإن أحد الأمثلة على ذلك هو عمل الحركة جنباً إلى جنب مع المجتمع المدني لحثّ المجتمعات والدول على التحرك للتصدي للآثار البشرية المدمرة للأسلحة النووية، والذي أثمر في نهاية المطاف باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية.

برأيكم، ما هي التحديات الأساسية التي ينبغي أن توليها الحركة ومكوناتها وهيئاتها الدستورية الاهتمام الأكبر في العامين القادمين؟

لقد ارتفعت بشدة احتياجات الناس في جميع أنحاء العالم: مع احتدام الحروب ومعاناة الشعوب بسبب الكوارث الطبيعية، والأمراض وانتهاكات حقوقهم. وقد تعيّن على كلّ جيل من المتطوعين والعاملين في الحركة، على مدى تاريخها، تكثيف الجهود في وجه المعاناة الإنسانية. ولقد كنت دائما أحرص، أثناء زياراتي إلى الأماكن التي تشهد نزاعات، على لقاء فرق الصليب الأحمر والهلال الأحمر المحلية، والحديث معهم عن عملهم والتحديات التي يواجهونها. ولقد تأثرت بشدة بالعمل الذي تقوم به الجمعيات الوطنية الذي ينقذ حياة الكثيرين ويحدث تغييرا بها، في ظلّ الظروف الأكثر خطورة وصعوبة، بدءا من سوريا وصولا إلى منطقة الساحل، ومن أفغانستان إلى إثيوبيا وكولومبيا وميانمار وأوكرانيا ... وغيرها. وإن البصمة الدائمة الذي يتركها هؤلاء الأشخاص بأداء عملهم الإنساني بكلّ مهنية وعزم واندفاع للتخفيف من المعاناة الإنسانية ستبقى مطبوعة في ذاكرتي في المستقبل.

ويكمن التحدي الذي تواجهه الحركة اليوم في إحداث تحول هادف يستجيب لمتطلبات الأزمات الإنسانية العسيرة ويلبّي الاحتياجات المتزايدة. ولا بدّ بالنسبة لي، من أن تدعم جميع مكونات الحركة بعضها البعض بغية الوصول إلى هدف واحد يقتصر على التأثير في حياة الناس. فالأمر يتطلب إيجاد وجوه التكامل ضمن قدرات الجهات الفاعلة المختلفة من أجل أن نعزز معا الحماية للمجتمعات الهشة وتقديم الخدمات لها وقدرتها على الصمود على المدى الطويل.

وتستدعي الأزمات التي نواجهها من حيث مدى تعقيدها وحجمها، وجود مستجيبين محليين ملمين بمجتمعاتهم وقادرين على الحشد على وجه السرعة، والبقاء فيها لفترة طويلة بعد انتهاء الأزمة؛ في حين أن المستجيبين الدوليين الذين لديهم شبكة الاتصال والشرعية للتواصل مع الأطراف المتعارضة في النزاع وخارجه - فيمكنهم دعم الجهات الفاعلة المحلية والمساهمة بالتالي في تقوية قدراتهم وتعزيز العمل المحايد

(التكملة في الصفحة التالية)

(التكملة من الصفحة السابقة)

والنزيه في السياقات الهشة والمسيّسة. وبالطبع، إن الطرق المبتكرة والحلول الرقمية ستضمن قدرتنا أيضاً على تكييف سرعة استجابتنا الإنسانية ونطاقها من أجل تلبية الاحتياجات غير المسبوقة.

وليست المرة الأولى التي يسمع فيها زملائي في الحركة هذا النداء الذي سبق وأطلقته في عدة اجتماعات لمجلس المندوبين وفي الحوارات المستمرة، اذ إني على يقين من أن التحول الجماعي على المستويات المحلية والوطنية والدولية كفيل بإحداث أثر أفضل ومستدام في المجتمعات. ولقدد سررت برؤية الخطوات المتخذة أصلا لاعتماد مقاربة أكثر شمولية تلبّي الاحتياجات الإنسانية، وإني أدعم بشدة المضي في هذا العمل. وإني أدرك الامكانيات الإيجابية الناجمة عن الاستجابات التي تحرك مختلف قدرات الحركة وتسمح بالتواصل مع جهات فاعلة أخرى.

وإن العمل الجاري على مستوى الخدمات الأساسية في الشرق الأوسط هو مثال على ذلك، إذ يستعين بخبرة الجهات الفاعلة الجماعية في المجال الإنساني والتمويل والتنمية من أجل توفير للأشخاص خلال الأزمات خدمات إمدادات المياه والصرف الصحي، وضمان إعادتها على نحو أفضل.

وأخيرًا، وبما أننا نشهد فترة تحولية، أعيد التأكيد على ضرورة أن نكون مسؤولين أمام الأشخاص المتضررين وأن نضع حلولا وننفذها ونكيفها بحيث تؤدي إلى أفضل النتائج والخلاصات. وإن المساءلة تعني القيام بعملنا بطريقة أخلاقية ومسؤولة اجتماعيًا وهي أيضًا وسيلة فعالة لبناء الثقة والقبول مما يعزز في نهاية المطاف أثر عملنا وشأنه. ومع استمرار نشوب الصراعات والأزمات التي تدفع الناس إلى شفير الهاوية، يبدو أنه لا يوجد خيار آخر أمامنا سوى أن نستحدث الطاقة ونعمل على التغيير وتظافر الجهود والاستجابة لندائهم.

جعل المساءلة أمام السكان المتضررين حقيقةً

لقد تضمّن مجلس المندوبين الذي انعقد هذا العام، تقريراً عن القرار "التزامات مكونات الحركة في مجال التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة " الذي اعتمد عام ٢٠١٧. ويسلط الضوء التقرير على بعض التقدم المحرز، إلا أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لتحقيق الأهداف المحددة في القرار. وإن خبرة الحركة تحاكي مبادرات أخرى حول المساءلة أمام السكان المتضررين في قطاع المساعدات- ومع أننا قد أحرزنا تقدما ملحوظا، إلا أنه لا زال أمامنا شوط كبير نقطعه قبل الوفاء بالتزاماتنا أمام الأشخاص المتضررين والمستضعفين.

وعلى الرغم من أن مفهوم المساءلة أمام السكان المتضررين يحظى باهتمام متزايد، لا يزال يساء فهمه. ويكمن الخطر في أن تؤول المناقشات حول المساءلة إلى مجموعة من المصطلحات المبهمة والمبادرات المتداخلة- عوض عن اعتبار المساءلة أمام السكان المتضررين أساسية لتوجيه كلّ جوانب تنظيم العمل الإنساني وتنفيذه.

وبتعبير مبسط، تهدف المساءلة أمام السكان المتضررين إلى تحقيق نتائج فاعلة، بما يتماشى مع احتياجات الأشخاص وأولوياتهم. وهي تعنى بحماية حقوقهم وكرامتهم وتعزيزها، فضلا عن الحفاظ على العلاقات المبنية على الثقة والاحترام بين الأشخاص المستضعفين والمنظمات التي تدعمهم.

نحو مساءلة يكون محورها الأشخاص

لا يجوز أن تقرر المنظمات النتائج والحقوق والعلاقات بمعزل عن غيرها إن كانت خاضعة للمساءلة حقًا: إذ ينبغي مشاركة الأشخاص والمجتمعات مشاركة كاملة - والإصغاء إليهم - لفهم ما يريدونه من المنظمات وما يتوقعون منها. ولا يمكن تحديد المساءلة وتطبيقها وقياسها بشكل انتقائي باستخدام معايير تختلف حسب المنظمة. فما نحتاج إليه وما يستحقه الأشخاص والمجتمعات المستضعفة هو نهج مشترك ومتماسك محوره الأشخاص، تطبّقه وتقييمه جميع المنظمات بطريقة متساوية وفقًا للمعايير التي تعكس ما تجده الناس والمجتمعات جديراً بالاهتمام.

وقد وضع المعيار الإنساني الأساسي للنوعية والمساءلة عام ٢٠١٤ لتحقيق هذه الأهداف. وإن الالتزامات التسعة المدرجة فيه تستند إلى ما تمثّله المساءلة بالنسبة للأشخاص والمجتمعات والجهات الفاعلة المحلية الأخرى. وهو يضمّ مجموعة من الإجراءات التي تساعد المنظمات على الوفاء بتلك الالتزامات باستمرار عبر جميع البرامج التي تنفّذها.

انطلاقا من المبادئ الأساسية وصولا إلى المعيار الإنساني الأساسي للنوعية والمساءلة

وإن جزءا كبيرا من توصيف المساءلة على النحو الوارد في المعيار الإنساني الأساسي للنوعية والمساءلة مستمد من تاريخ الحركة الغني والريادي فيما يتعلق بإشراك المجتمع والمساءلة. فقد مهدت، على سبيل المثال، المجموعة الكاملة للمبادئ الأساسية السبعة التي اعتمدتها الحركة في عام ١٩٦٥ الطريق للعديد من المواضيع قيد المناقشة اليوم: كالحفاظ على الفضاء الإنساني، والحماية والصون، والتنوع والشمولية، والمشاركة والالتزام، ومحلية العمل الإنساني، والتعاون والتنسيق، والشراكات العادلة، إذ يتطرق المعيار الأساسي الإنساني للنوعية والمساءلة إليها كلّها.

وإن الجهود التي بذلت في مرحلة لاحقة وأدت إلى اعداد مدونة قواعد السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية للإغاثة في حالات الكوارث، والميثاق الإنساني ومعايير اسفير، أساسية لإذكاء الوعي حول ضرورة أن تكون المنظمات خاضعة للمساءلة أكثر. وإن هذه المبادرات كانت محورية لإدخال تعديلات على المعيار الإنساني الأساسي للنوعية والمساءلة. (قرار مجلس المندوبين المعنون "التفاعل مع المجتمعات والمساءلة" الذي اعتمد عام ٢٠١٧ مستمد من الأسس الواردة في المعيار الإنساني الأساسي للنوعية والمساءلة، وقد تم تكييفها وفق سياق الحركة المحدد).

ويتميّز المعيار الإنساني الأساسي للنوعية والمساءلة بكونه يسدّ أحد الفجوات الرئيسية المترتبة عن العديد من الالتزامات السابقة، في ظلّ غياب إطار لتقييم التقدم المحرز وقياسه وتتبعه. وتظهر أي مراجعة سريعة للجهود الماضية، بما في ذلك عدد من القرارات التي اعتمدها مجلس المندوبين أو المؤتمر الدولي، صعوبة تخطي التصريحات الحسنة النية واحداث تغييرات فعلية ومستدامة، لدى أدائنا عملنا. (وتجدر الإشارة إلى أن قرار مجلس المندوبين "التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة" قد تضمن مشروع إعداد إطار منسق لقياس الأداء).

مسألة الثقة محورية من أجل الأشخاص والمجتمعات

تشكل عملية مراجعة المعيار الإنساني الأساسي للنوعية والمساءلة التي تمّ إطلاقها مؤخرًا مناسبة فريدة لصبّ التركيز في النقاش حول الخضوع إلى المساءلة مجددا على الأشخاص والمجتمعات، مع إعادة التأكيد على ما تمثله المساءلة بالنسبة لهم وما يتوقعونه منا، والإقرار بذلك. وتعتبر هذه العملية أيضًا فرصة من جهة للاستفادة من خبرة الحركة الممتدة على مدى سنوات في دعم المساءلة، والاعتماد عليها، ومن جهة أخرى للتوصل إلى مزيد من التوافق والتماسك في المبادرات المتعددة الخاصة بالمساءلة المطروحة حاليا.

(التكملة في الصفحة التالية)

(التكملة من الصفحة السابقة)

والأهم من ذلك، أن تأكيدنا مجددا على التزاماتنا الجماعية تجاه الأشخاص، واستخدام إطار عمل مشترك لتنظيم وفائنا بهذه الالتزامات ومراقبته وقياسه، قد يشكلان وسيلة لاستعادة الثقة في قطاع شهد في تاريخه الحديث، عجزا في ضمان المساءلة في حالات عدة قد كان بالإمكان تجنبها، مما يعدّ خطوة إضافية نحو ضمان أن " نخضع للمساءلة" حقاً أمام الأشخاص والمجتمعات – وهو الهدف الصريح الكامن وراء العديد من الإعلانات والالتزامات السياسية التي تتكرر على مر السنين.

بقلم **فيليب تامينغا**

فيليب تامينغا هو خبير رائد في العمل الإنساني الفعال والمساءلة. وتشمل خبرته إدارة العديد من العمليات البارزة في البحث والمشاورة، بما في ذلك العملية التي أدت إلى وضع المعيار الإنساني الأساسي للنوعية والمساءلة. ولقد دعم العديد من المنظمات في تصميمها وتنفيذها وتعزيزها عددا من الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات لبناء القدرات فيما يخصّ قياس الأداء وضمان الجودة والمساءلة. وقد شارك في اعداد القرار "التفاعل مع المجتمعات المحلية والمساءلة" الخاص بالحركة، وهو منخرط حاليًا في إدارة عملية التشاور العالمية لمراجعة المعيار الإنساني الأساسي.

البريد الإلكتروني: *ptamminga@chsalliance.org* أو *philip.tamminga@gmail.com*